هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 3–7 ديسمبر 2017

HC115-C2-R115

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم 7

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 14

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 24

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 34

5. الاستنتاج 42

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2018

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ. إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى وجود نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما: المراجعة المؤسسية، ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، هيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال توفير المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليميًّا وعالميًّا.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفيًا للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفيًا لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفيًا لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفيًا لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفيًا لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم: (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب. عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة البحرين

أُجريت عملية "مراجعة البرامج في الكلية" في كلية الآداب من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 3-7 ديسمبر 2017، لغرض مراجعة مجموعة من البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها؛ البكالوريوس في الدراسات الإسلامية؛ الماجستير في اللغة العربية وآدابها؛ البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها؛ والماجستير في دراسات اللغة الإنجليزية التطبيقية.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها؛ استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة البحرين، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في 6 مارس 2017، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الآداب إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في ديسمبر 2017. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي للبرامج الأكاديمية المذكورة أعلاه؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته لكل برنامج، وذلك في تاريخ 8 يونيو 2017.

كما شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب ثلاث لجان مراجعة مؤلفة من خبراء في المجالات الأكاديمية للبرامج قيد المراجعة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجان من (7) مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة فيما يخص برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز وتدعيم برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة البحرين أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على جامعة البحرين أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة البحرين على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية، كما تود أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية في برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها بهذا الخصوص.

ج. نبذة عامة حول كلية الآداب

تُعد كلية الآداب من أوائل الكليات التي نشأت في جامعة البحرين، وفقًا للمرسوم الأميري رقم: 12 لسنة 1986. وقد اشتملت الكلية في سنواتها الأولى، وبعد فصلها عن كلية العلوم على ثلاثة أقسام هي: قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وقسم اللغات الأجنبية وآدابها، وقسم الدراسات العامة، وذلك حتى عام 1999، عندما تمت الموافقة على إعادة هيكلة الأقسام الأكاديمية في الكلية، حيث تم تبديل قسم الدراسات العامة إلى قسم العلوم الاجتماعية، وفصل الفنون الجميلة

عنه، وإلحاقها بقسم جديد هو قسم الإعلام والسياحة، مع نقل مقررات اللغة الفرنسية، والألمانية، واليابانية إلى قسم اللغات الأجنبية وآدابها؛ ليشمل اللغة الإنجليزية وبقية اللغات السابق ذكرها. ومنذ سنوات قليلة تم تعديل مسمى قسم اللغات الأجنبية وآدابها؛ ليصبح قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، كما تم إلحاق مركز اللغة الإنجليزية، ومركز تسهيلات البحرين للإعلام كمركزين تابعين لرئاسة الجامعة. وفي العام 2009، تم إلحاق قسم علم النفس بكلية الآداب. وفي العام 2016، تم إلحاق مركز الفنون الجميلة والتراث بكلية الآداب. وتضم الكلية حاليًا خمسة أقسام، وهي: قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، قسم العلوم الاجتماعية، قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، قسم علم النفس، قسم الإعلام والسياحة.

د. نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها

يتم طرح برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها من قبل كلية الآداب، حيث يضطلع رئيس قسم الدراسات العربية والإسلامية بإدارة البرنامج بمساعدة اللجان المختلفة في القسم. وقد كان القبول في برامج البكالوريوس في الآداب يتم تحت مسمى تمهيدي آداب دون ذكر التخصص حتى العام 1996. ويبلغ إجمالي عدد الطلبة المسجلين في البرنامج (476) طالبًا. أما عدد الخريجين لآخر ثلاث سنوات حتى كتابة التقرير فقد بلغ (87) طالبًا. ويعمل في القسم (18) عضوًا من أعضاء الهيئة الأكاديمية بنظام الدوام الكامل؛ يساندهم (3) موظفين إداريين.

هـ. ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**هناك قدر محدود من الثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

1.1 لدى برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها خطة أكاديمية واضحة تبين كيف يساهم البرنامج في تحقيق الخطة الإستراتيجية لجامعة البحرين 2016–2021. وللبرنامج ستة أهداف تعليمية واضحة؛ تشمل تأهيل الطلبة علميًّا وأدبيًّا، وإثراء معرفتهم باللغة العربية، وتنمية حسهم اللغوي والأدبي، وتهيئتهم للدراسات العليا، وتعميق انتمائهم للعروبة والإسلام، وتوجيههم إلى التفاعل مع الثقافات المعاصرة. وتتسق هذه الأهداف مع رسالة الجامعة التي تسعى إلى "التميز في التدريس، والتعلم، والبحوث المبتكرة، وإنتاج المعرفة ونشرها، وتنمية شخصية الطالب ...". كما تمت مقابلة الأهداف التعليمية للبرنامج – بصورة مناسبة – مع رسالة الكلية، والأهداف الإستراتيجية للجامعة. ومن خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية مع الإدارة العليا للبرنامج، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، تبين للجنة المراجعة أنهم على دراية بأهداف البرنامج، والغايات التي يصبو إليها. وعليه، تقدر لجنة المراجعة أن لبرنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها خطةً أكاديمية واضحة تبرز أهدافًا تعليميةً مناسبة للبرنامج، وذلك بالتوافق مع رسالة كلية الآداب وجامعة البحرين.

1.2 المنهج الدراسي الحالي لبرنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها يتكون من (128) ساعة معتمدة؛ موزعة على (8) فصول دراسية، حيث يحتوي كل فصل، من الفصل الأول إلى السادس، (6) مقررات دراسية، بمعدل (3) ساعات معتمدة لكل مقرر، فيما يحتوي الفصل السابع على (5) مقررات، بمعدل (3) ساعات لكل مقرر، ومقرر دراسي واحد، بمعدل ساعتين معتمدتين، فيما يستقل الفصل الدراسي الثامن بمقرر (بحث التخرج – ARAB 488)، بمعدل (3) ساعات معتمدة. وترى لجنة المراجعة أن توزيع المقررات في الخطة الدراسية يضمن عبئًا دراسيًّا مناسبًا، ويتفق مع البرامج المماثلة؛ الأمر الذي أكده الطلبة الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية. وتوفر الخطة الدراسية للبرنامج تدرجًا في المقررات الدراسية من أوَّلية عامة تؤسس الطالب للدراسة الجامعية (مثل مهارات لغوية (1) –ARAB 110، وتاريخ البحرين الحديث والمواطنة – HIST 122، والثقافة الإسلامية – ISLM 101، ومبادئ في علوم الحاسوب – ITBIS 105، ومبادئ الإحصاء – STAT 105)، إلى مقررات تخصصية قليلًا (مثل المعاجم العربية – ARAB 119، ومصادر

البحث في الأدب واللغة والبلاغة – ARAB 181، ومهارات لغوية (2) – ARAB 210، وعلم الصرف – ARAB 213، والنثر الفني القديم (1)– ARAB231). ومن ثم إلى مقررات أكثر تخصصًا حتى الوصول إلى مقرر (بحث التخرج – ARAB 488). كما توجد قائمة متطلبات مسبقة ومناسبة للمقررات الدراسية، تضمن التقدم من مقرر إلى آخر. كما لاحظت لجنة المراجعة وجود (3) مقررات للغة الإنجليزية في البرنامج، جميعها تم تصميمها لبرامج العلوم الإنسانية. وتلاحظ لجنة المراجعة أن المنهج الدراسي للبرنامج يحتوي على المقررات اللازمة لدرجة البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، ويغطي المجالات المختلفة التي تخدم حقول اللغة العربية، ويوازن بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ المنهج الدراسي للبرنامج منظم بصورة مناسبة؛ تتيح التقدم عبر الفصول والمقررات الدراسية، وتوازن بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق، وتضمن أعباءً دراسية مناسبة للطلبة.

1.3 يتم توثيق توصيف المقررات الدراسية للبرنامج من خلال استمارة موحدة يصدرها مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي للجامعة، ويشتمل توصيف المقرر الدراسي على: مفردات المقرر، وتوزيعها على مدار الفصل الدراسي، وأهداف المقرر، ومخرجات التعلم المطلوبة له، ومصفوفة مواءمة مخرجات المقرر مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وطرائق التدريس وأساليب تقييم مخرجات المقرر، ومراجعه العلمية. وبالاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وتوصيف المقررات، وجدت لجنة المراجعة أنَّ توصيف المقررات مصمم بشكل جيد، وأن محتواها يتناسب مع مرحلة البكالوريوس، وهي أيضًا تتوافق مع أهداف البرنامج وغاياته. غير أنَّ اللجنة لاحظت أنَّ مفردات بعض المقررات الدراسية لا تتناسب مع عناوينها. فعلى سبيل المثال مقرر: (مهارات لغوية (1) – ARAB 110)، ومقرر: (مهارات لغوية (2) – ARAB 210)، لا يغطيان بصورة متكاملة ومتوازنة المهارات الأربع الرئيسة (الاستماع، والتحدث، والقراءة، والكتابة)، وتنمية ممارستها. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة محتوى هذين المقررين؛ لضمان أن تكون مفرداتهما مناسبة من حيث السعة والعمق. كما لاحظت لجنة المراجعة عدم اكتمال، أو تحديث محتوى بعض المقررات الدراسية (مثل مهارات لغوية (1) – ARAB 110، مهارات لغوية (2) – ARAB 210، المدارس النحوية ومناهجها – ARAB 416، الاستشهاد في اللغة والنحو – ARAB 454). وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مراجعة توصيف المقررات الدراسية ومحتوى ملفاتها؛ للتأكد من دقتها، وأنَّها تحتوي على جميع المعلومات المطلوبة. لكون

هذه الملفات والتوصيفات هي المرجع الذي يعتمد عليه أعضاء هيئة التدريس والقائمون على تقديم البرنامج.

1.4 يضم تقرير التقييم الذاتي قوائم متعددة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، القائمة الأولى تضم (5) مُخرجات، فيما تضم القائمة الثانية (10) مخرجات، والقائمة الثالثة (11) مُخْرَجًا، وقد تم ربط القائمة الثانية بأهداف البرنامج، فيما تم ربط القائمة الثالثة بمخرجات التعلم المطلوبة على مستوى الجامعة. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنه عند مواءمة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات لم يتم استخدام أي من هذه القوائم، حيث تم ربط مخرجات المقرر بقائمة تضم (8) مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج. وقد أشار القائمون على البرنامج؛ ممن التقتهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية، أنَّ ذلك الأمر قد يكون نتيجة المراجعات المستمرة التي تمت للبرنامج في الفترة الأخيرة. كما أكد القائمون على البرنامج أن مخرجات تعلمه المطلوبة هي (5) مخرجات. وعند التدقيق في المخرجات الخمسة، وجدت لجنة المراجعة أنها تناسب البرنامج من حيث التخصص والمستوى. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن مخرجات التعلم لم تكتب بطريقة قابلة للقياس، وأنَّها قريبة في صياغتها كونها أهدافًا أكثر من كونها مخرجات. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية إعادة صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لتكون قابلة للقياس، والتأكد من أن جميع وثائق البرنامج تحتوي على قائمة المخرجات المعتمدة منه.

1.5 تحتوي المقررات الدراسية على مخرجات تعلم واضحة تم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، غير أن عملية الربط هذه غير دقيقة؛ نتيجة عدم ثبات قائمة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج (انظر الفقرة: 1.4). وبالتدقيق في ملفات المقررات، تبين للجنة المراجعة أنها – بصورة عامة – مناسبة لمستوى ونوع المقرر، ومصاغة – في أحيان كثيرة – بصورة قابلة للقياس. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أنَّ عدد هذه المخرجات يميل نحو الكثرة، كما لاحظت وجود صياغات غير دقيقة، وغير قابلة للقياس (مثل: "اكتساب" و"الإلمام"). وعليه تنصح لجنة المراجعة الكليةَ بالتدقيق في مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ لتكون أكثر انتقائية وقابلة للقياس، كما تحثُّ الكليةَ على مراجعة خارطة ربط مخرجات المقررات بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بعد تحديثها.

1.6 لدى جامعة البحرين إستراتيجية تعليم وتعلم تحدد المبادئ الأساسية التي ينبغي مراعاتها من قبل أعضاء هيئة التدريس في عمليات التعليم والتعلم، مثل: تشجيع الطلبة على التعلم الذاتي، استخدام

طرائق تدريس متعددة، ووسائل متنوعة؛ لإحداث التعليم التفاعلي بين الطلبة، والاستفادة من وسائل التعليم المختلطة (الدراسة الصفية، والتعليم الإلكتروني)، إضافةً إلى الاستفادة من نتائج البحوث العلمية، ومستجداتها في عمليات التعليم والتعلم داخل قاعات المحاضرات، وخارجها. وتشير ملفات المقررات التي تم توفيرها أثناء الزيارة الميدانية، إلى أن توصيف المقررات الدراسية تحدد آليات وإستراتيجيات التعليم والتعلم المطلوبة في كل مقرر، وكيف تساهم في تحقيق مخرجات تعلمه المطلوبة. وقد أكد الطلبة الذين قابلتهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية إلى تنوع آليات التعليم والتعلم المستخدمة في تقديم البرنامج ومقرراته الدراسية، والتي تشمل: المحاضرات، والمناقشات، والعروض التقديمية، والتطبيقات، والمجموعات، والزيارات، والتقنيات، والأنشطة الخارجية، والبحوث، واستخدام المكتبات، وزيادة حصيلة المصطلحات، والبحث الإجرائي، والمناظرات الصفية. وعليه، تقدر لجنة المراجعة وجود تنوع في طرائق التعليم والتعلم المتبعة في البرنامج، وهي ملائمة له، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة له. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت محدودية الآليات التي تشجع الطلبة على المشاركة في عملية التعلم، وتدعم تطوير مهارات التعلم المستقل لديهم. كما أنه، وعلى الرغم من أن التعلم الإلكتروني موضح في إستراتيجية التعليم والتعلم لجامعة البحرين، كما توفر الجامعة منصة للتعلم الإلكتروني، غير أن لجنة المراجعة وجدت – من خلال الجولة التفقدية لمركز زين للتعلم الإلكتروني والمقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة – أن هناك استخدامًا محدودًا للتعلم الإلكتروني في البرنامج، حيث يتم استخدام المنصة – في أغلب الأحيان – كوسيلة لحفظ المواد الدراسية، ولا توظف الميزات الأخرى للمنصة بصورة فاعلة، بحيث تساهم في تحقيق مخرجات البرنامج التي تتصل بالتخصص والعامة منها. ولذلك توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.7 تنص المادة: (52) من نظام الامتحانات في جامعة البحرين على أنه "يجري تقييم أداء الطلبة في المقررات من خلال عقد الاختبارات، والامتحانات، وتكليفهم بإجراء البحوث، والمشروعات، والواجبات وغيرها من طرائق تقييم التعلم ضمن القواعد العامة التي يضعها مجلس القسم؛ لتقييم طلبة كل المقررات الدراسية، ويعلن عضو هيئة تدريس المقرر لطلبته في بداية الفصل الدراسي طرائق التقييم المضمنة في خطة المقرر، وطريقة توزيع الدرجة المئوية على الأنشطة التقييمية

المحددة للمقرر والامتحان النهائي". وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال الاطلاع على ملفات المقررات التي تم توفيرها أثناء الزيارة الميدانية – أن أعضاء هيئة التدريس حريصون على توضيح أدوات التقييم وتوزيع الدرجات من خلال توصيف المقررات. كما أكد الطلبة – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – أن توصيف المقررات يتم توزيعه على الطلبة في المحاضرة الأولى من كل فصل دراسي. كما يمكن للطلبة والموظفين الاطلاع على سياسات وإجراءات التقييم من المطبوعات الورقية المختلفة، ومنها دليل القسم والكلية، ودليل الطالب، ودليل أعضاء هيئة التدريس، والموقع الإلكتروني للجامعة. كما تبين للجنة المراجعة من تقرير التقييم الذاتي، ومن مقابلات الطلبة، أن الاختبارات والأعمال الصفية تعاد إليهم وعليها تعليقات الأساتذة، وأنهم يراجعونها مع أعضاء هيئة تدريس المادة أثناء الساعات المكتبية التي يعلن عنها كل عضو هيئة تدريس. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن ذلك لا يطبق بشكل متسق في جميع أدوات التقييم، حيث تبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة – أن بعض أعضاء هيئة التدريس لا يقدمون تغذية راجعة لكل أعمال الطلبة (انظر الفقرة: 3.3). وللطالب الحق في التظلم، من خلال إدارة القبول والتسجيل، وفي حال اعتراضه على درجة معينة رُصِدَتْ له، يقوم رئيس القسم بتشكيل لجنة خاصة، لا يكون في عضويتها أستاذ المقرر، لإعادة تقييم ورقة الطالب، فإذا تبين استحقاقه أكثر مما رُصِدَ له تُعَدَّلُ الدرجةُ والنتيجةُ. وقد أشار بعض الطلبة – أثناء مقابلاتهم – إلى تعديل درجاتهم؛ بناءً على تظلمهم بصورة رسمية. كما تتطلب سياسة التقييم تقديم تغذية راجعة للطالب يستفيد منها في تطوير مستواه الأكاديمي. ومن خلال ملفات المقررات الدراسية التي تم توفيرها للجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية، ومقابلات أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والقائمين على البرنامج، تبين للجنة المراجعة أن البرنامج يتبع آليات واضحة ومناسبة لتزويد الطلبة بالتغذية الراجعة. ومن خلال المقابلات، تأكدت اللجنة من أن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على دراية بالسياسات والإجراءات الخاصة بالتقييم، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني للجامعة، وفي دليل الطالب، كما يطلع أعضاء هيئة التدريس على أي تعديلات في سياسة الجامعة التي تختص بالتقييمات من خلال اجتماعات القسم، وتوجيهات إدارة الجامعة بهذا الشأن. وتقدر اللجنة وجود سياسات واضحة لتقييم إنجازات الطلبة، وأنها مناسبة لبرنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها. بيد أن لجنة المراجعة لاحظت عدم وجود أدلة على التزام تطبيق سياسة الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي في جميع أعمال الطلبة. ولذلك، تحثُّ لجنةُ

المراجعة الكليةَ على التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج (انظر الفقرة: 3.3).

1.8 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك خطةً أكاديمية واضحة تبرز أهدافًا تعليميةً مناسبة للبرنامج، وذلك بالتوافق مع رسالة كلية الآداب وجامعة البحرين.
- المنهج الدراسي للبرنامج منظم بصورة مناسبة؛ تتيح التقدم عبر الفصول والمقررات الدراسية، وتوازن بين المعارف والمهارات، وبين النظرية والتطبيق، وتضمن أعباءً دراسية مناسبة للطلبة.
- وجود تنوع في طرائق التعليم والتعلم المتبعة في البرنامج، وهي ملائمة له، وتساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة له.
- وجود سياسات واضحة لتقييم إنجازات الطلبة، وأنها مناسبة لبرنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، وأنَّ أعضاء الهيئة الأكاديمية والطلبة على دراية بها.

1.9 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه ينبغي للكلية القيام بما يلي:

- مراجعة وتعديل محتوى مقرر: (مهارات لغوية (1) – ARAB 110)، ومقرر: (مهارات لغوية (2) – ARAB 210)؛ لضمان أن تكون مفرداتهما مناسبة من حيث السعة والعمق.
- مراجعة توصيف المقررات الدراسية ومحتوى ملفاتها؛ للتأكد من دقتها، وأنها تحتوي على جميع المعلومات المطلوبة.
- إعادة صياغة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج؛ لتكون قابلة للقياس، والتأكد من أن جميع وثائق البرنامج تحتوي على قائمة المخرجات المعتمدة منه.
- تطبيق الإجراءات التي تساهم في استخدام التعليم الإلكتروني بشكل مناسب، وفقًا لإستراتيجية التعليم والتعلم للجامعة، وقياس مدى فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

1.10 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 لدى جامعة البحرين سياسة واضحة للقبول في برامج البكالوريوس، منشورة على موقعها الإلكتروني، حيث تشترط الجامعة حصول الطالب على الثانوية العامة، أو ما يعادلها بمعدل لا يقل عن (70%)، وألا يكون قد مضى على حصوله عليها مدة تزيد عن سنتين دراسيتين، وأن يجتاز الطالب المقابلة الشخصية، واختبار القدرات العامة. ويُعْفَى من البرنامج التمهيدي للغة الإنجليزية الطلبة الحاصلون على (90%)، أو أكثر في الثانوية العامة، أو الطلبة الحاصلون على (500) في اختبار الـ TOEFL، أو (5.5) في اختبار الـ IELTS. أما الطلبة الحاصلون على نسبة ما بين (80%–89.9%) في الثانوية العامة، فإنهم يخضعون لامتحان الإعفاء من البرنامج التمهيدي. وقد تبين للجنة المراجعة معرفة الأطراف ذات العلاقة بسياسات القبول في البرنامج، كما أكد مسئولو الإدارة العليا أنَّ توزيع الطلبة على الكليات المختلفة في الجامعة يتم بشكل مركزي، وفقًا لرغباتهم وأدائهم وفق معايير القبول، وأكدوا أن اختبار القدرات العامة هو مثال لواحد من التحسينات في معيار توزيع الطلبة الذي تبنته الجامعة وتطبقه. لذا، تقدر اللجنة وجود سياسة قبول واضحة ومنشورة على مستوى الجامعة، ومعروفة لجميع الأطراف ذات العلاقة. غير أن لجنة المراجعة قد لاحظت عدم مشاركة قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في تحديد مواصفات الطلبة المقبولين في البرنامج. كما لاحظت أنَّ متطلبات القبول لم يتم مقايستها مع متطلبات القبول في أي برامج أخرى. وتحثُّ اللجنةُ الكليةَ على معالجة هذا الأمر.

2.2 تشير الأدلة المقدمة إلى أنَّ الملفات الشخصية للطلبة المقبولين في البرنامج تتطابق مع معايير القبول المشار إليها في (الفقرة: 2.1) على مستوى الجامعة. كما لاحظت اللجنة – من خلال مقابلة عينة من الطلبة – أن لديهم القدرات الذهنية، والمهارات المعرفية اللازمة لاستيعاب مقررات البرنامج. كما أشار الطلبة – الذين تمت مقابلتهم – إلى أن البرنامج التمهيدي يساهم في تطوير مهاراتهم في اللغة الإنجليزية. غير أنَّ الإحصاءات المقدمة تشير إلى طول المدة التي يقضيها الطالب على مقاعد الدراسة، والتي لا تتناسب مع الخطة الدراسية للبرنامج، والتي تمتد إلى (4) سنوات. وترى لجنة المراجعة أن عدم مشاركة قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في تحديد

متطلبات القبول، وتحديد مواصفات الطلبة المقبولين قد يؤدي إلى وجود تفاوت في مواصفات الطلبة المقبولين في البرنامج. وعليه، تحث اللجنةُ الكليةَ على دراسة أسباب طول فترة الدراسة في البرنامج (انظر الفقرة: 3.8)، وتنصحها بإيجاد آلية لإشراك القسم في عملية تحديد مواصفات الطلبة المقبولين.

2.3 وفقًا لتقرير التقييم الذاتي، يوجد هيكل تنظيمي مناسب لإدارة البرنامج، حيث تقع مسئولية الإدارة اليومية لبرنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها على منسق البرنامج، ويتبع منسق البرنامج إداريًّا لرئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، والذي بدوره يتبع عميد كلية الآداب. كما توجد لجان متعددة على مستوى القسم، مثل لجنة ضمان الجودة، ولجنة البحث العلمي، ولجنة البرامج، ولجنة التوظيف وتجديد العقود، واللجنة الثقافية، ولجنة الترقيات الأكاديمية، ولجنة الامتحانات، ولجنة الكتب الدراسية، والتي تتولى مهام مختلفة لإدارة الشئون الأكاديمية للبرنامج، وترفع توصياتها إلى مجلس القسم، ومن ثم إلى مجلس الكلية، ومجلس الجامعة متى استدعى الأمر ذلك. كما يقوم منسقو المقررات الدراسية بضمان جودة واتساق ما يدرس في المقررات ذات الشُّعب المتعددة. ويعمل منسق البرنامج على التواصل المستمر مع رئيس القسم، والهيئات الاستشارية، واللجان الفرعية وغيرها؛ لتسهيل تطبيق النظام الإداري المتبع للبرامج الأكاديمية في الجامعة. كما يوجد توصيف واضح للمسئوليات والواجبات، تأكدت لجنة المراجعة – خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية – أن الموظفين والطلبة على دراية به. لذا، تقدر لجنة المراجعة وجود هيكل تنظيمي واضح وملائم لإدارة البرنامج، وأن الموظفين والطلبة على دراية به.

2.4 يساهم (18) عضو هيئة تدريس في تقديم برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، وكان عدد الطلبة المسجلين في البرنامج وقت الزيارة الميدانية (476) طالبًا. كما يساهم أعضاء هيئة التدريس في تدريس البرامج الأخرى في القسم، إضافةً إلى مقررات اللغة العربية التي يتم تدريسها في جميع البرامج التي تقدمها جامعة البحرين في كلياتها المختلفة؛ مما يرفع النصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، بحيث يتجاوز النِّصاب المنصوص عليه في سياسة الجامعة، كما يؤدي ذلك في أحيان كثيرة إلى تدريس مقررات خارج تخصصاتهم الدقيقة. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ القسم يقوم أحيانًا بالتعاقد مع بعض الأساتذة وفق النظام الجزئي؛ لإكمال النقص في الجداول الدراسية، كما يسعى القسم حاليًا للتعاقد مع أعضاء هيئة تدريس جدد في تخصصات مختلفة في

النحو والأدب، وذوي خبرات في البحث العلمي؛ لدفع منظومة البحث العلمي، وتحديث وتطوير المقررات الدراسية. وتلاحظ لجنة المراجعة توفر أعضاء هيئة تدريس في التخصصات المطلوبة للبرنامج، ما عدا التخصصات البينية (الأسلوبيات)، وقد تعاقدت الكلية في العام 2016، مع أحد المتخصصين بدرجة أستاذ في هذا المجال؛ لتغطية هذا النقص. وخلال المقابلات، علمت اللجنة أن لدى القسم خطة لاستقدام أعضاء هيئة التدريس من الأساتذة والأساتذة المشاركين سواء بالتعاقد – وهو الأصل – أو وفق نظام الأساتذة الزائرين من ذوي الخبرة والتميز؛ لتنشيط البحث العلمي، غير أنه لم تقدم للجنة المراجعة أدلة رسمية على ذلك. كما لاحظت اللجنة عبء التدريس العالي لعدد من أعضاء هيئة التدريس؛ مما يقلل من الوقت المتاح لهم للقيام بالأنشطة الأخرى كالبحث العلمي الذي يعد شرطًا ضروريًّا لمواكبة المستجدات في التخصص، والتقدم الوظيفي، والترقية. كما أنَّ عدم وجود عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس ذوي الدرجات العلمية العليا يؤدي إلى اشتغال الأساتذة المساعدين بالأدوار القيادية؛ مما يوثر سلبًا على أنشطتهم البحثية، وإلى عدم توفر العدد الكافي من الموجهين والناصحين لأعضاء هيئة التدريس المبتدئين. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية الإسراع في وضع وتنفيذ خطة رسمية لتوظيف أعضاء هيئة تدريس جدد من ذوي الخبرة، والعمل على تقليل حمل التدريس الفعلي المنوط لعضو هيئة التدريس.

2.5 لدى جامعة البحرين إجراءات معتمدة، ومعلنة، للتعيين، والتقييم، والترقية؛ يتم تطبيقها بصورة شفافة في البرنامج، ويعرف بها أعضاء هيئة التدريس. وتتبع عمليات التوظيف إجراءات محددة تبدأ بالإعلان على موقع الجامعة، ثم دراسة الطلبات التي ترسل من القسم إلى الكلية فالجامعة، وتجري مفاضلة بين المتقدمين، وحسب الشواغر، حيث يتم تعيين عضو هيئة التدريس. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس – الذين قابلتهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية – أن إجراءات التعيين تتم بشكل متناسق وشفاف. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن المادة: (٥) من الفصل الثالث للائحة أعضاء هيئة التدريس تنظم شروط تعيينهم. وفى لقاء القيادات الجامعية، وقيادات الكلية، ومقابلة بعض أعضاء هيئة التدريس، تبين للجنة المراجعة أن الجامعة بصدد التعاقد مع بعض أعضاء هيئة التدريس في التخصصات النادرة في القسم بحسب تحديث المقررات، واستقدام أساتذة ذوي خبرة في الإشراف العلمي، والتدريس، وإنتاجات بحثية مرموقة، بوصفهم أساتذة زائرين لفصل دراسي واحد أو أكثر. وتحثُّ اللجنةُ الكليةَ على الإسراع في تنفيذ هذا الأمر. كما أن هناك نظامًا لتقييم جودة أداء عضو هيئة التدريس، يعبأ إلكترونيًّا، وبشكل منتظم من الطلبة ورئيس القسم، ويشمل عدة جوانب منها:

النشاط الأكاديمي، والأداء التدريسي، وعلاقاتهم مع زملائهم، ومدى تعاونهم مع رئيس القسم، وكذلك نشاطهم البحثي والعلمي، وخدمة الجامعة والمجتمع. وتقدر اللجنة وجود إجراءات واضحة وشفافة تخص عملية التعيين، وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس. كما لاحظت اللجنة – من خلال الأدلة المقدمة، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس – أنه بشكل عام، يوجد معدل استبقاء مناسب بين أعضاء هيئة التدريس، وأنه في أغلب الأحيان ينهي أعضاء هيئة التدريس عملهم في الجامعة؛ نتيجة رغبتهم في التقاعد، أو انتهاء مدة التعاقد. كما تعتمد الجامعة نظام الترقيات الأكاديمية؛ لترقية أعضاء هيئة التدريس، ويتضمن معايير تشكيل لجان الترقية الأكاديمية على مستوى القسم، والكلية، والجامعة، وآلية عمل هذه اللجان، ومتطلبات الترقية الأكاديمية ومعاييرها. ومن خلال اللقاءات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس؛ تبين للجنة المراجعة أنه خلال السنوات الثلاث السابقة لم يتقدم أحدٌ بطلب الترقية الأكاديمية؛ بسبب زيادة الأعباء المكلف بها أعضاء هيئة التدريس. كما بينت المقابلات – التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس – حالة من عدم الرضا تجاه إجراءات الترقية في القسم من حيث عدم توافق جدولها الزمني مع ما تقره إجراءات الجامعة، كما أشار أعضاء هيئة التدريس – الذين قابلتهم اللجنة أثناء الزيارة الميدانية – إلى أنَّ البحوث التي يقومون بها تُكتب باللغة العربية، وتنشر في مجلات ودوريات عربية لا تندرج تحت اللائحة المعتمدة في الجامعة (SCOPUS)؛ مما يعيق تحقيقهم متطلبات الترقية فيما يتصل بالنشر في المجلات والدوريات العلمية المُحَكَّمَة والمعتمدة من قبل الجامعة. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية وضع وتنفيذ خطة مناسبة تساعد من خلالها أعضاء هيئة التدريس على الترقي الأكاديمي. وبالنسبة لتعريف الأكاديميين الجدد بالجامعة، ونظامها، وخدماتها، ومواردها، فقد تبين للجنة المراجعة – من خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس – أن هذا النشاط يتم على مستوى القسم والكلية، ولكن بصورة غير رسمية، لذا توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.

2.6 لدى جامعة البحرين عددٌ من أنظمة المعلومات الحديثة والمفعلة، من أمثلتها: نظام التسجيل الإلكتروني، والإرشاد الأكاديمي، والجداول الدراسية، والموارد البشرية، وتتلاءم تلك الأنظمة مع طبيعة البرنامج وأهدافه. ومن خلال الزيارة الميدانية والأدلة المقدمة، اتضح للجنة المراجعة أنه يمكن لأعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية الحصول إلكترونيًّا على العديد من المعلومات والبيانات

ومنها: مفردات المرتب، وسجلات الحضور والغياب، والساعات الإضافية للموظفين الإداريين، وغير ذلك مما يحتاجه الموظف الإداري والأكاديمي. وتتوفر الخدمات الإلكترونية للطلبة أيضًا؛ لتسجيل مقرراتهم، ودفع الرسوم، وكذلك استخراج كشوف الطلبة المسجلين في البرنامج، وجداولهم الدراسية، واسم المرشد الأكاديمي لكل طالب. وقد أظهرت المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية إمكانية تسجيل الغياب، ورصد الدرجات إلكترونيًّا، إلا أنه لا تتوفر في النظام إمكانية إرسال الإنذارات للطلبة بالبريد الإلكتروني. كما أن مركز التعليم الإلكتروني يوفر تقارير عن استفادة الأقسام الأكاديمية من خدماته، وكذلك توفر المكتبة تقارير عن الموارد المتاحة للكلية، واستخدامها. وعلى الرغم من توفر نظام لإدارة المعلومات، وملائم لطبيعة البرنامج وأهدافه، ويتم استخدامه في إدارة البرنامج، والطلبة، والموارد المختلفة، إلا أن لجنة المراجعة لم تجد دليلًا على استخدامه بصورة إستراتيجية متكاملة؛ لتعزيز عملية اتخاذ القرار. لذا، تقدر اللجنة وجود نظام لإدارة المعلومات، ملائم لأهداف البرنامج، واحتياجاته، ويمكن الاستفادة منه في تطويره، وتنصح بزيادة الاستفادة منه؛ من أجل تعزيز عملية اتخاذ القرار على مستوى إستراتيجي للبرنامج.

2.7 لدى مركز تقنية المعلومات في جامعة البحرين إجراءات وآليات رسمية مفعلة؛ من أجل ضمان أمن وسلامة كافة سجلات ومعلومات الطلبة في الجامعة، إضافة إلى وجود إجراءات وسياسات لإدارة المخاطر. كما يوجد خادم معلومات (server) في الحرم الجامعي، وآخر خارجها مزود بنسخ طبق الأصل من البيانات والمعلومات المخزنة في الخادم الرئيس؛ وذلك لضمان عدم تلفها لأي سبب من الأسباب. ولضمان سرية وأمن المعلومات، فإنَّ الدخول إلى البيانات الخاصة بالطلبة لا يتم إلا من خلال الأشخاص المصرح لهم ضمن إجراءات محددة، كذلك توجد صلاحيات متدرجة، بحيث تتاح لكل عضو هيئة تدريس الحصول على بيانات طلبته أما بالنسبة لعملية إدخال الدرجات فيختص بها أستاذ المادة فقط، ويعتمدها رئيس القسم، ويتم التغيير فيها إذا تطلب الأمر بصورة رسمية بعد موافقة رئيس القسم والعميد. وأكد لقاء أعضاء هيئة التدريس أنَّ القسم يحتفظ بسجلات الامتحانات، ودرجات الطلبة، وكراسات الإجابة في أماكن مخصصة لذلك لمدة سنة على الأقل. وتقدر اللجنة السياسات والإجراءات المطبقة في البرنامج؛ لضمان سلامة المعلومات الخاصة بطلبته، والحفاظ على أمنها ودقتها.

2.8 قامت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية، بجولة تفقدية في الكلية والجامعة، ومن خلالها تبين للجنة المراجعة أن مباني كلية الآداب تحتوي على عدد مناسب من قاعات المحاضرات، تسع كل منها ما بين (40–50) طالبًا، وهي مجهزة بأجهزة الحاسوب، وآلات العرض الضوئي اللازمة لتقديم المادة العلمية، إضافة إلى عدد من القاعات المتعددة الأغراض، والتي تسع لأكثر من (100) طالب. كما توفر الجامعة أماكن لتواجد الطلبة في حرمها مثل الصالات، فضلا عن أماكن متعددة لممارسة الأنشطة مثل نادي الفنون والموسيقى، والمسرح، والشطرنج، والإعلام، وسينما الآداب، وصالة رياضية، ومركز صحي، ومكاتب لمجلس الطلبة. إلى جانب توفير خدمة الـ (Wi-Fi) في المختبرات، وداخل كلية الآداب والحرم الجامعي بشكل عام، كذلك يتم توفير البريد الإلكتروني للطلبة، وأعضاء هيئة التدريس. وتوفر الجامعة مكاتب فردية كافية لأعضاء هيئة التدريس مزودة بأجهزة كمبيوتر، وملائمة للعمل واستقبال الطلبة، كما توجد مكاتب لأعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بالنظام الجزئي. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منظومته الإلكترونية (Moodle و Blackboard) التي تمكن أعضاء هيئة التدريس من تقديم أجزاء من مقرراتهم بشكل إلكتروني، وإن كان استخدام البرنامج لهذه المنظومة محدودًا. كما توجد مختبرات عامة تحتوي على عدد كافٍ من الحواسيب الإلكترونية لاستخدام الطلبة. إلا أن لجنة المراجعة ترى أن هناك حاجة إلى توفير مختبر للصوتيات؛ كي يستخدم في تعلم علم الأصوات، وفي مقرر: (مهارات لغوية (1) – ARAB 110)؛ الذي يتطلب التعرف على طبيعة الأداء الصوتي لحروف الكلمة العربية. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية استحداث مختبر متخصص للصوتيات؛ وذلك لاستيفاء احتياجات البرنامج ومقرراته الدراسية. ومن خلال الجولة التفقدية للمكتبة تبين أنها مزودة بالكتب الورقية والمراجع والمصادر الإلكترونية المناسبة التي تخدم الطلبة في البرنامج، وكذلك أعضاء هيئة التدريس، كما توفر المكتبة قواعد بيانات إلكترونية يستطيع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس الوصول إليها، وهي كافية وحديثة. كما يتوفر في المكتبة قاعات دراسية، وخدمات مساعدة، وقاعات للدراسة الجماعية، وقاعة خاصة مجهزة بالأجهزة اللازمة للطلبة ذوي الإعاقة البصرية. وخلال المقابلات، أعرب الطلبة والموظفون عن ارتياحهم للمرافق والخدمات المتوفرة لدعم البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة أنَّ الموارد المتاحة للبرنامج ملائمة لاحتياجاته، بالإضافة إلى توافر مصادر ومراجع سواء أكانت ورقية أم إلكترونية، تلبي احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

2.9 لدى جامعة البحرين نظامٌ لتتبع استخدام مواردها المختلفة، حيثُ لاحظت اللجنة خلال الزيارة الميدانية، أن الجداول الدراسية للقاعات والمختبرات تصدر عن عمادة القبول والتسجيل، وتعلق خارجها، وأن طلب تغيير هذه الجداول يتم عن طريق العمادة. ويوفر مركز زين للتعلم الإلكتروني منصة إلكترونية للمقررات المدرجة ضمن التعلم الإلكتروني، كما يَجمع النظام بيانات عن استخدام مصادره، ويُصدر تقارير مختلفة عن حجم الاستخدام وأشكاله. كما أنَّ لدى المكتبة نظامًا رصينًا لرصد وتتبع المعاملات التي تتم بها، وتوفر مختبرات الحاسوب على مستوى الكلية سجلات لمتابعة استخدامها في العملية التعليمية والبحثية. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية – أنه يمكن استخراج التقارير التي تهم القسم والكلية فيما يتعلق بالطلبة ومتابعة شئونهم الدراسية، واستخدام البرنامج للخدمات المقدمة. وتشير الأدلة المقدمة والمقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية إلى وجود استخدام فعلي لهذه الخدمات، ولكن بنسب متفاوتة، حيث يتم استخدام منصة التعلم الإلكترونية من قبل البرنامج بشكل محدود جدًّا، في حين يوجد استخدام مناسب من الطلبة وأعضاء هيئة تدريس البرنامج لخدمات المكتبة. وتقر لجنة المراجعة بوجود نظام تتبع يسمح بتقييم مدى الاستفادة من الموارد المختلفة، إلا أنَّها لم تجد دليلاً على استخدام تقارير تلك الأنظمة من قبل إدارة البرنامج بشكل دوري ومنتظم في عملية صنع واتخاذ القرار. ومن ثم، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.10 يوجد لدى جامعة البحرين العديد من الجهات الإدارية ذات الطبيعة الخدمية والمساندة للعملية الأكاديمية، التي تعمل جميعها على تقديم دعم للطلبة؛ لتسهيل تعلمهم. وتبين للجنة المراجعة – من خلال الزيارة الميدانية والأدلة المقدمة – توفر دعم طلابي مناسب فيما يتعلق بالمكتبة، والمختبرات، والتعلم الإلكتروني، سواء من حيث البنية التحتية، أو تطبيقات الحاسوب المتاحة، أو الدعم البشري مثل فنيي المختبرات، أو المختصين داخل المكتبة. أما بالنسبة لنظام الإرشاد الأكاديمي؛ فيتم من خلاله مساعدة الطلبة في اختيار المواد الملائمة لهم. كما يوجد دليل للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتوفر العديد من أوجه الدعم لهم مثل: المساعدة في تسجيل المقررات الدراسية، توفير سيارة مجهزة، تقديم خدمات الدعم من قبل الطلبة المتطوعين، كما توفر المكتبة أيضًا خدماتها من خلال توفير غرفة لذوي الإعاقة البصرية بها جهاز كمبيوتر مجهز خصيصًا لهم. ويعمل مكتب الإرشاد المهني التابع لمكتب نائب رئيس الجامعة لخدمة المجتمع والخريجين

على إعداد الطلبة لمواجهة تحديات سوق العمل عن طريق تقديم عدة خدمات لهم مثل: يوم المهن، وخدمة تسليم وتسلُّم السيرة الذاتية، وخدمة الترشيح، وخدمة التوظيف في الحرم الجامعي. كما أن دائرة التوجيه والإرشاد التابعة لعمادة شئون الطلبة توفر التوجيه والمشورة بواسطة مرشدين اجتماعيين مختصين. وقد تبين خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة، أنهم راضون عن مختلف خدمات الدعم المقدمة لهم، كما اطلعت اللجنة على استبيانات لقياس درجة رضا الطلبة الذين هم على وشك التخرج، إلا أنه لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى استخدامها لتحسين الخدمات المختلفة المقدمة للدعم الطلابي. وتقدر اللجنة خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة، وتحث على توسيع نطاق قياس الرضا عن خدمات الدعم الطلابي؛ لتشمل طلبة جميع المراحل الدراسية، وأن يتم ذلك بصورة دورية ومنتظمة، وكذلك الاستفادة من نتائجها في تحسين الدعم المتوفر للبرنامج (انظر الفقرة: 4.8).

2.11 يذكر تقرير التقييم الذاتي أن جامعة البحرين تنفذ برنامجًا تعريفيًّا للطلبة الجدد الملتحقين بالجامعة؛ إذ تنظمه عمادة شئون الطلبة، ويتم خلال يوم التهيئة إعداد الطلبة للانخراط في الجامعة، وتسهيل تكيفهم، وتزويدهم بالبيانات والمعلومات التي تَلْزَمَهم عن الجامعة، كما يتم تزويدهم بدليل استرشادي لحقوق طلبة جامعة البحرين وواجباتهم. وتقوم كلية الآداب بالمساهمة في يوم التهيئة، حيث يتم شرح البرنامج ومتطلباته للطلبة الجدد، كما تعمل الكلية على تزويد الطالب بكتيب خاص عن كلية الآداب. وخلال المقابلات، أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أنَّ كافة المعلومات التعريفية عن البرنامج متاحة على الموقع الإلكتروني لأي طالب قد لا يتمكن من حضور البرنامج التعريفي. وقد أعرب الطلبة الذين تم لقاؤهم أثناء الزيارة الميدانية عن رضاهم عن فاعلية يوم التهيئة، وأكدوا على أهمية هذا اليوم في فتح علاقات جديدة مع أقرانهم، وبطلبة الكلية والكليات الأخرى. وأنَّهم تسلموا مجموعة من الوثائق تشمل: برنامج اليوم التعريفي، ودليل الطالب، وحقوق الطلبة وواجباتهم، ولائحة المخالفات السلوكية، ولائحة مواصفات الملابس. غير أنه لم تقدم للجنة المراجعة أدلة على قياس القائمين على برنامج التهيئة درجة رضا الطلبة عنه. وتقدر اللجنة الترتيبات التي تتخذها إدارة الجامعة؛ لتعريف الطلبة الجدد بالبرنامج، والخدمات والأنشطة المقدمة، وتنصح الكليةَ بمتابعة قياس رضا الطلبة الجدد عن فاعلية يوم التهيئة بصورة منهجية، والاستفادة من النتائج في تحسين البرنامج التعريفي للطلبة.

2.12 لدى جامعة البحرين نظامٌ للإرشاد الأكاديمي مفصلٌ في دليل أعضاء هيئة التدريس، وينص على أن يقوم رئيس القسم بتحديد مرشد أكاديمي لكل طالب مسجل في البرنامج، وإبلاغ عمادة القبول والتسجيل بذلك لإضافة اسم المشرف الأكاديمي على صفحة الطالب الإلكترونية. ويعمل المرشد الأكاديمي وفق سياسة منصوص عليها، حيث يقدم تقريرًا سنويًّا لرئيس القسم عن المشكلات الجوهرية، والتي يتم عرضها على مجلس القسم ومجلس الكلية إذا استدعت الحاجة لذلك. ويفترض في نظام الإرشاد الأكاديمي أنْ يرصد مشكلات الطلبة المتعثرين أكاديميًّا؛ ممن حصلوا على إنذار أكاديمي، حيث لا يسمح للطالب الذي يوضع تحت الإنذار بالتسجيل دون الرجوع إلى المرشد الأكاديمي والاجتماع معه، الذي يقدم للطالب النصيحة المناسبة التي تمكنه من رفع معدله التراكمي، كما لا يمكن له أن يسجل أكثر من (12) ساعة معتمدة؛ لضمان أن يكون العبء الدراسي مناسبًا له. كما تبين للجنة المراجعة توافر أشكال الدعم الأكاديمي للطلبة المتعثرين في اللغة الإنجليزية من خلال مركز National Geographic Centre لمصادر التعلم الذي افتتح مؤخرًا، ومن خلال برنامج "تعليم الأقران"، الذي تطرحه وحدة التدريب والتطوير كل فصل دراسي. غير أنه لم يتم تقديم أدلة للجنة المراجعة تبين مدى استفادة طلبة البرنامج من هذه الآليات، كما أن الإحصائيات المقدمة تدل على طول الفترة التي يقضيها الطلبة لاستيفاء متطلبات التخرج. كما تظهر نتائج استبانات الطلبة المُقبلين على التخرج، أنَّ (23.8%) من الطلبة فقط يرون أنه قد توفر لهم الإرشاد المناسب أثناء الدراسة. وعليه، تقر لجنة المراجعة بوجود آليات للإرشاد الأكاديمي والمتابعة، وتنصح الكليةَ بتقييم وقياس مدى فاعلية هذه الآليات وإسهامها في تحسين الأداء الأكاديمي للطالب.

2.13 توفر جامعة البحرين فرصًا متنوعة لتوسيع معارف الطلبة وخبراتهم من خلال الأنشطة الداعمة، والتي تشمل: الاشتراك في الأنشطة الطلابية بالتعاون مع جمعيات ونوادي الكلية، والمعارض الطلابية. ومن خلال المقابلات والزيارة الميدانية، اتضح للجنة المراجعة أنه يتاح للطلبة فرصة الاشتراك في مجموعة واسعة من أنشطة التعلم غير الرسمية، التي تنظمها جهات مختلفة في الجامعة، وتشمل: الأنشطة الثقافية والاجتماعية، والفعاليات الرياضية، والحلقات النقاشية، وورش تدريبية مختلفة، ويوم المهن، وبرنامج تعليم الأقران. وخلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، أعرب الطلبة عن رضاهم عن الفرص التي توفرها الجامعة والكلية؛ لتوسيع نطاق تعلمهم، والتي تنعكس بشكل إيجابي على تحقيق أهداف البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة وجود بيئة تعليمية في الجامعة؛ تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم التعلم غير الرسمي.

2.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يأتي:

- وجود هيكل تنظيمي واضح وملائم لإدارة البرنامج، وأن الموظفين والطلبة على دراية به.
- وجود إجراءات واضحة وشفافة تخص عملية التعيين، وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس.
- وجود نظام لإدارة المعلومات، ملائم لأهداف البرنامج، واحتياجاته.
- الموارد المتاحة للبرنامج ملائمة لاحتياجاته، بالإضافة إلى توافر مصادر ومراجع سواء أكانت ورقية أم إلكترونية، تلبي احتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- خدمات الدعم المختلفة التي تقدمها الجامعة للطلبة.
- الترتيبات التي تتخذها إدارة الجامعة؛ لتعريف الطلبة الجدد بالبرنامج، والخدمات والأنشطة المقدمة.
- وجود بيئة تعليمية في الجامعة؛ تساهم في توسيع معارف وخبرات الطلبة، والتي تدعم التعلم غير الرسمي.

2.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يأتي:

- الإسراع في وضع وتنفيذ خطة رسمية لتوظيف أعضاء هيئة تدريس جدد من ذوي الخبرة، والعمل على تقليل حمل التدريس الفعلي المنوط لعضو هيئة التدريس.
- وضع وتنفيذ خطة مناسبة تساعد من خلالها أعضاء هيئة التدريس على الترقي الأكاديمي.
- تنظيم برنامج تعريفي رسمي للأكاديميين الجدد على مستوى القسم، والكلية، والجامعة؛ لتعريفهم بسياسات الجامعة، ولوائحها، ومواردها، وخدماتها المتنوعة، وتقييم فاعليته.
- زيادة استخدام تقارير التتبع والبيانات المستحدثة من نظم المتابعة؛ لتعزيز اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية.

2.16 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أنَّ **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 للخريجين على مستوى الجامعة مواصفات عامة على شكل مخرجات تعلم مطلوبة وُضعت على مستوى الجامعة، تشتمل على: مهارات التواصل، مهارات تقنية المعلومات، ومهارات التفكير التحليلي والنقدي، والمسئولية الأخلاقية المهنية، والتعلم الذاتي المستمر. ووفقًا لتقرير التقييم الذاتي، توجد هناك مخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج يتم من خلالها تحقيق هذه المواصفات، وقد تم ربط هذه المخرجات بالمخرجات المطلوبة على مستوى الجامعة. كما لاحظت اللجنة – من خلال المقابلات التي تمت مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وأرباب الأعمال أثناء الزيارة الميدانية – أنه يوجد فهم مشترك للتوقعات الخاصة بالبرنامج والمخرجات التي يسعى إليها. غير أنه وكما تمت الإشارة إليه سابقًا (انظر الفقرة: 1.4)، يوجد هناك أكثر من قائمة لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. كما أن هذه المخرجات قد صيغت على شكل أهداف يصعب قياس مدى تحققها. كما يستعين البرنامج باستمارة تقييم المقرر؛ لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة إلا أنه قد تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات والأدلة المقدمة، أن تطبيق هذه الآلية مازال محدودًا في البرنامج (انظر الفقرة: 3.4)، كما أن البرنامج لا يطبق نظام "اعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة" الخاص بالجامعة بصورة متكاملة، كما سيتم تفصيله في الفقرات التالية (انظر الفقرتين: 3.5 و3.6). وتحث اللجنة الكليةَ على الإسراع بمعالجة هذا الأمر.

3.2 تبين للجنة المراجعة من خلال تقرير التقييم الذاتي أن ثمة سياسات وإجراءات محددة للمقايسة المرجعية داخليًّا وخارجيًّا؛ لتحديد مدى مطابقة المعايير الأكاديمية بين البرنامج وأمثاله، بحيث تتضمن: الهدف من المقايسة المرجعية، وكيفية إدارة عملية المقايسة، وكيفية استخدام المخرجات. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن البرنامج قد تمت مقايسته مرجعيًّا مع عدد من البرامج المماثلة التي تقدم في جامعات إقليمية، بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في المواقع الإلكترونية لهذه الجامعات. وقد أوضح القائمون على البرنامج أنَّ المقايسات تمت بصورة غير رسمية؛ نظرًا لأنَّ تنفيذ المقايسات الرسمية تتطلب قيام الجامعة بتوقيع اتفاقيات أو مذكرات تفاهم مع الجامعات التي تنوي تنفيذ مقايسات معها، الأمر الذي يتطلب إجراءات طويلة؛ لأن مجلس الجامعة هو صاحب

القرار النهائي بالتعاقدات الرسمية. وقد علمت لجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس أثناء الزيارة الميدانية، ومن خلال الأدلة المقدمة – أن هذه المقايسات غير الرسمية قد اقتصرت على عدد الساعات المعتمدة المطلوبة للبرنامج، ومحتوى البرنامج من مقررات دراسية، وتوزيعها بين الفصول الدراسية، فيما خلت المقايسة من مراجعة المعايير الأكاديمية، ومخرجات التعلم المطلوبة، ومواصفات الخريجين، ولم تتطرق إلى شروط القبول أو مصادر التعلم المستخدمة في البرنامج. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ مقايسات مرجعية بصورة رسمية بما يتفق مع سياسة الجامعة الخاصة بذلك، بحيث تشمل جميع جوانب البرنامج، بما في ذلك متطلبات القبول، ومصادر التعلم، والمعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.

3.3 يشير تقرير التقييم الذاتي، إلى أنَّ البرنامج يتبني سياسة رصينة وإجراءات تقييم واضحة؛ بالاستناد إلى إستراتيجية التقييم التي أقرتها الجامعة لضمان عدالة وشفافية منح الدرجات، واعتدال التقييمات في المقررات الدراسية المختلفة للبرنامج. وهذه الإستراتيجية متاحة لكل منتسبي جامعة البحرين على مواقعها الإلكترونية، وفي وثيقة دليل الدراسة والامتحانات. ويحتوي دليل الطالب على السياسات العامة للتقييم، كما أكد الطلبة – خلال المقابلات – درايتهم بما يستجد من أساليب التقييم، حيث يقوم أستاذ المقرر بتوزيع استمارة توصيف المقرر، التي تتضمن تعريفًا بطرائق وأساليب التقييم، ويناقشها معهم في بداية كل فصل أكاديمي، كما تُنشر نتائج التقييمات، وأعمال السنة للطلبة قبل الامتحان النهائي. وبفحص ملفات المقررات الدراسية تبين للجنة المراجعة تضمين التوصيف كيفية تقييم المقرر، وتوزيع الدرجات في الاختبارات الفصلية، والأنشطة، والبحوث، والمشروعات، والواجبات، والتكليفات، والامتحان الفصلي والنهائي للمقرر. وقد علمت اللجنة – خلال المقابلات – أن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية يقومان بالتدقيق الداخلي لملفات المقررات بشكل دوري؛ لضمان أن أدوات التقييم المستخدمة تناسب مخرجات التعلم المراد قياس تحققها، ووضع توصيات للتحسين. وتشير الأدلة المقدمة للجنة المراجعة إلى تشكيل القسم للجنة داخلية لفحص الامتحانات بتاريخ 20 سبتمبر 2016، وقد حدد قرار تشكيلها أعضاء اللجنة، إلا أنه لم يحدد صلاحياتها ومسئولياتها، ولا الوتيرة المتوقعة لاجتماعاتها. وتشير محاضر اجتماعات اللجنة، إلى أنَّ عملها إداريٌّ بحت؛ للتأكد من تسليم أعضاء هيئة التدريس أوراق امتحان نهاية الفصل في وقت مناسب، وتوزيع المراقبين،

وضمان سير الامتحانات بصورة سليمة. وتقدر لجنة المراجعة أن أدوات التقييم المعلنة في توصيف المقررات يتم تطبيقها باستمرار، وأن الطلبة على دراية بها. غير أن اللجنة لاحظت أن سياسية الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي غير مطبقة في جميع أعمال الطلبة. ولذلك، توصي لجنةُ المراجعة بأنه ينبغي على الكليةِ التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج. كما لاحظت اللجنة أنه لا يتم تطبيق نظام اعتدال الامتحانات، وتقييم الطلبة بصورة كاملة في البرنامج. وتحث لجنةُ المراجعة الكليةَ على معالجة هذا الأمر (انظر الفقرة: 3.5، والفقرة: 3.6).

3.4 تنص سياسة التقييم المؤسسية وإجراءاته الواردة في "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين"، وفي "سياسة اعتدال الامتحانات والتقييم"، على أن تكون التقييمات مناسبة لمخرجات التعلم المطلوبة الخاضعة للتقييم، ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الدرجة الكلية التي يحصل عليها الطالب عن دراسته لمقرر ما، مقسمة على نتائج الامتحانات التي يخضع لها، وأعماله المقيمة من واجبات، وتكليفات، وأنشطة مختلفة، حيث يقوم أستاذ المقرر بربط أدوات التقييم بمخرجات تعلم محددة للمقرر التي يُراد قياس مدى تحققها. وبعد تقييم أعمال الطلبة في نهاية الفصل الدراسي، يتم استخدام "استمارة تقييم المقرر الدراسي"؛ لتقييم مدى تحقق مخرجات التعلم. غير أنه قد تبين للجنة المراجعة، من خلال لقاء أعضاء هيئة التدريس، ومراجعة ملفات المقررات الدراسية، أن البرنامج لم يطبق هذه الآلية إلا مؤخرًا، وأن معرفة أعضاء هيئة التدريس بهذه الآلية محدودة، ولم تنفذ إلا على عينة من المقررات الدراسية. كما علمت اللجنة أن أعضاء الهيئة الأكاديمية قد حضروا ورشة عمل حول قياس مخرجات التعلم إلا أنهم بحاجة لدورات تدريبية أخرى تمكنهم من تنفيذ ذلك. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ دورات تدريبية مكثفة على إجراءات التقييم ومواءمتها مع مخرجات التعلم حسب نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، ومن ثم العمل على الإسراع في تطبيق استمارة تقييم المقررات، وقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، والبرنامج بصورة أكثر صرامة.

3.5 لدى جامعة البحرين نظام للاعتدال الداخلي، وذلك فيما يتعلق بوضع أدوات تقييم إنجازات الطلبة، ومنح الدرجات في جميع البرامج الأكاديمية في عموم الكليات. وينص كلٌّ من "نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين"، و"سياسة التقييم والاعتدال" ، على وجود آليات؛ للتأكد من اعتدال

التقييمات، والامتحانات، ومنح الدرجات؛ لضمان انسجام وعدالة هذه العمليات. وقد تبين للجنة المراجعة – من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية – أنه فيما يخص المقررات المتعددة الشعب؛ يشرف منسقو هذه المقررات على وضع أسئلة الامتحانات، وتصحيح أوراق الطلبة، ووضع الدرجات؛ لضمان تحقق العدالة والشفافية. أمَّا مقررات الشعبة الفردية، فيقوم أستاذ المقرر وحده بإعداد ورقة الامتحان، وتصحيح أعمال الطلبة، ورصد درجاتهم. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن القسم يعتمد في ضمان عدالة التقييمات على لجنة الامتحانات في القسم، ولجنة الجودة، ومكتب الجودة في الكلية. غير أنَّ محاضر لجنة الامتحانات، تشير إلى أنَّ دور هذه اللجنة شكلي وإداري، ولا يشمل التأكد من كون أسئلة الامتحانات مناسبة لمحتوى ومستوى المقرر، ومخرجات التعلم المطلوبة له. كما لم تقدم أدلة للجنة المراجعة تفيد قيام هذه اللجنة بأي عمليات للتأكد من اعتدال وعدالة أوراق الامتحانات المقيمة. كما أشار القائمون على البرنامج إلى أنَّ مركز ضمان الجودة والاعتماد في الجامعة، ومكتب ضمان الجودة في الكلية يقومان بالتدقيق البعدي على أوراق الامتحانات، وأعمال الطلبة، إلا أن ذلك الأمر لا يتم دائمًا من خلال متخصصين، ولا بشكل مستمر. وقد أفاد أعضاء هيئة التدريس – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – أنَّ اعتمادهم على علاقاتهم المهنية للتحقق من استخدام أدوات تقييم مناسبة لمخرجات التعلم المزمع قياس مدى تحققها، وأنَّ الدرجات التي تم منحها ملائمة لإنجاز الطلبة. وتتم هذه العملية بشكل غير رسمي بين الأساتذة. كما أشاروا إلى أنَّ هناك دورًا رئيسًا لمنسق البرنامج الذي يقوم مع أستاذ المقرر بالتأكد من مواءمة أسئلة التقييم للمعارف والمهارات المزمع قياس مدى تحققها، وذلك قبل تنفيذ التقييم. وتلاحظ لجنة المراجعة وجود سياسات للتدقيق الداخلي القبلي والبعدي لأدوات التقييم والتجارب المحدودة للبرنامج في تطبيق هذه السياسات، وإنْ كانت بصورة غير رسمية، ولذا توصي بأنه ينبغي على الكلية تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي، القبلي والبعدي لأدوات التقييم المستخدمة في البرنامج وتقييم فاعليتها، وأن يكون المدققون متخصصين.

3.6 لدى جامعة البحرين سياسة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة؛ اعتمدها مجلس الجامعة في العام 2015، وتشمل: متطلبات التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، وآليات للاعتدال القبلي والبعدي للامتحانات. وعلى الرغم من أن المادة: (9) من لائحة الجامعة لاعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة تشترط "التحقق الخارجي من الاعتدال في امتحانات وتقييم أداء الطلبة ... في البرامج الأكاديمية في المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا"، كما تشير الأدلة إلى صدور قرار باستخدام مدققين

خارجيين إلا أنه لم يتم تفعيله. وقد أشار بعض أعضاء هيئة التدريس إلى مشاركتهم شخصيًّا في أعمال اعتدال مع زملاء من جامعات أخرى مماثلة، وأنهم قد وقفوا من خلال المشاركة في هذه الأعمال على وجوه كثيرة من التجويد الذي ينبغي أن يشمل مفردات المقررات، وأدوات وطرائق التقييم المستخدمة فيها، ولكن يظل هذا عملًا خاصًّا غير رسمي. وتأكد للجنة المراجعة من الأدلة المقدمة، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أنه لا توجد إجراءات رسمية للتدقيق الخارجي للتقييم؛ يتم تطبيقه في مقررات برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج وتحسين المقررات.

3.7 قامت لجنة المراجعة بفحص ملفات المقررات الدراسية من مستويات مختلفة، والتي تضمنت: توصيف المقررات، ونماذج الامتحانات، وكشوف الدرجات، ونماذج من أعمال الطلبة، ومشاريع التخرج. وتبين من ذلك، وجود عدد من المقررات، كانت فيها أعمال الطلبة والدرجات الممنوحة تتناسب مع محتوى المقرر ومستواه. إلا أن لجنة المراجعة وجدت تفاوتًا في مستويات الامتحانات المقدمة للطلبة؛ إذ كانت بعض أسئلة الامتحانات تقيس مستويات دنيا من المعرفة لا تتناسب مع مستويات برنامج البكالوريوس (كما في مقرري مهارات لغوية (1) – ARAB 110، ومهارات لغوية (2) – ARAB 210)، وأن المعايير الأكاديمية لأدوات التقييم المستخدمة والدرجات الممنوحة لا توازي ما يتوقع في برامج مماثلة. وتعزو اللجنة ذلك إلى غياب منهج واضح يتم عن طريقه التدقيق في أدوات التقييم، وأعمال الطلبة التي يقومون بها خلال الفصل الدراسي في جميع مقررات البرنامج؛ للتأكد من أنَّ مستوى أعمالهم والدرجات الممنوحة تتوافق مع ما هو متفق عليه من برنامج البكالوريوس المماثلة في اللغة العربية وآدابها. وعليه، تحث اللجنةُ الكليةَ على ضمان تطبيق الآليات الخاصة بنظام اعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة لجامعة البحرين بصورة كاملة في البرنامج؛ للتأكد من أن أعمال الطلبة تتناسب مع نوع البرنامج ودرجته العلمية (انظر الفقرتين: 3.4–3.6).

3.8 يقيس البرنامج مستوى إنجاز الخريجين بطريقة مباشرة وغير مباشرة. أما الطريقة المباشرة، فتتم من خلال استمارة تقييم المقررات الدراسية، ومن ثمَّ استخدامها لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. غير أن هذه الآلية لم تطبق على جميع المقررات الدراسية، كما أنَّ عدم دقة

مخرجات التعلم المطلوبة، وعدم صياغتها بصورة قابلة للقياس على مستوى البرنامج، وفي عدد من المقررات، يحد من القدرة على اعتماد هذه الطريقة حاليًا للتأكد من مستوى إنجاز الخريجين (انظر الفقرة: 3.4). ويبين جدول المعدلات التراكمية الوارد في تقرير التقييم الذاتي، أنَّ (16%) من خريجي البرنامج في الأعوام الأكاديمية 2013–2014، إلى 2015–2016، (87 خريجًا)، قد تخرجوا بدرجة "امتياز"، فيما حصل (25%) منهم على درجة "جيد جدًّا"، و(35%) على درجة "جيد"، و(24%) على درجة "ناجح". وترى لجنة المراجعة أنَّ التوزيع التراكمي للمعدلات لخريجي البرنامج مقبولة، وإن كانت تميل بعض الشيء تجاه الدرجات العليا. كما أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أن قدرة الطلبة على تقديم أبحاث جيدة من خلال مقرر: (بحث التخرج – ARAB 488)، يعد دليلًا على أنَّ مستويات إنجاز الخريجين مناسب لمخرجات البرنامج. غير أن عدم وجود أي ممتحنين من خارج القسم في تقييم إنجاز الطلبة يحد من ذلك. أما فيما يتصل بقياس إنجاز الخريجين بطريقة غير مباشرة، فيتم من خلال قياس مدى رضا الخريجين، وأرباب الأعمال عن البرنامج ومخرجاته، حيث تُوَزَّعُ استبانتان مختلفتان؛ واحدة لأرباب الأعمال والثانية للخريجين. غير أنه لم تقدم أدلة للجنة المراجعة تشير إلى أنَّ توزيع هذه الاستبانات يتم بشكل منتظم ودوري (انظر الفقرة: 4.8). وقد تضمن تقرير التقييم الذاتي نتائج التغذية الراجعة لأرباب الأعمال، حيث تشكلت العينة من (5) أشخاص فقط. وتشير النتائج إلى عدم وجود مستويات مناسبة من الرضا لدى أرباب الأعمال في عدد من المخرجات المتوقعة للبرنامج مثل تطوير القدرة على "الحس اللغوي والأدبي والنقدي والاطلاع لدى الطالب"، و"تهيئة الطلبة لمواصلة الدراسات العليا في مجال التخصص". كما جاء رضا أرباب الأعمال ضعيفًا عن "مهارات التفكير النقدي والتحليلي" لدى خريجي البرنامج؛ الأمر الذي يبعث على القلق. وبناءً على ما سبق، تلاحظ اللجنة وجود آليات مباشرة وغير مباشرة تساعد على التأكد من ملاءمة إنجازات الخريجين لأهداف ومخرجات البرنامج. ومن ثمَّ، توصي بأنه ينبغي على الكلية تطبيق هذه الآليات في برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها بصورة منتظمة، وقياس فاعلية الآليات المطبقة في التحقق من المستوى الفعلي لإنجازات الخريجين، ومدى تلبيتها لأهداف البرنامج، ومخرجات تعلمه المطلوبة.

3.9 قدم تقرير التقييم الذاتي للبرنامج إحصاءات محدودة حول تحليل الدفعات الدراسية للأعوام الأكاديمية من 2013–2014، إلى 2015–2016. وتشير الإحصاءات إلى أنَّ أعداد المقبولين في البرنامج متغيرة، ولكن وفق منحنى مقبول. وحسب الإحصاءات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي، فقد خرَّج

البرنامج في الأعوام الأكاديمية 2013–2014، إلى 2015–2016 (87) خريجًا. وتشير الإحصاءات المقدمة عن الخريجين إلى أن حوالي (50%) منهم فقط قد اتجهوا للعمل في وظائف في مجال تخصصهم، فيما واصل (1%) فقط دراساتهم العليا. كما لاحظت لجنة المراجعة طولَ الفترة التي يقضيها الطالب حتى ينهي متطلبات التخرج؛ فعلى الرغم من أن الخطة الدراسية توزع مقررات البرنامج على (4) سنوات، تبين الإحصاءات المقدمة أن (30%) من الطلبة فقط يستطيعون الإيفاء بمتطلبات التخرج في هذه الفترة، في حين يقضي (30%) من الطلبة (4.5) سنوات في البرنامج، و(22%) (5) سنوات، و(17%) (5.5) سنوات أو أكثر. ولم تقدم للجنة المراجعة أي إحصاءات حول نسب التسرب من البرنامج، ولا عن نسب التقدم فيه. وترى اللجنة أن هناك نقصًا عامًّا في التحليل المنهجي للبيانات المتعلقة بدفعات الطلبة، والذي تأكد أثناء مقابلات القائمين على البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس. فعلى الرغم من أن لدى قسم القبول والتسجيل إحصاءات عن الدفعات الدراسية المقبولة في البرنامج، لم تقدم للجنة المراجعة أدلة على قيام الكلية بتحليل هذه الإحصاءات والاستفادة من نتائجها في تطويره. ولذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية الاستفادة من الإحصاءات المتوفرة لدفعات الطلبة؛ لإجراء تحليل تفصيلي للدفعات الدراسية، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

3.10 تحتوي الخطة الدراسية للبرنامج على مقرر إجباري، هو: (بحث التخرج – ARAB 488) بمعدل (3) ساعات معتمدة، والذي أفردت له الخطةُ الدراسيةُ الفصلَ الأخيرَ من البرنامج. ويوفر هذا المقرر فرصةً للطالب لتطبيق النظريات والمعارف التي حصل عليها من خلال مقرراته السابقة. ويهدف المقرر إلى مساعدة الطلبة على إتقان الكفايات والمهارات الأساسية للبحث، واختيار المنهج المناسب لدراسة مشكلة بحثية محددة، وتفسير النتائج، وكتابة البحوث المتخصصة، كما تم تحويل هذه الأهداف إلى (19) مخرج تعليم مطلوب للمقرر، والذي تم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وتحثُّ اللجنةُ الكليةَ على مراجعة هذه المخرجات وخارطة الربط على ضوء ما تم الإشارة إليه في الفقرتين: (1.4 و1.5). كما أنَّ هناك إجراءات واضحة لإدارة المقرر، تأكدت لجنة المراجعة أنها معروفة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وتشتمل الإجراءات على الخطوات الآتية: تسجيل المقرر، وتعيين المشرف، وإعطاء الطالب بعض المحاضرات المساعدة، والتقاء الأستاذ للتوجيه والإرشاد، وتزويد الطالب بالملاحظات، ومراجعة البحث، ومتابعة المشرف لعمل الطالب، وتعيين مناقش من داخل القسم، وإحالة البحث إليه، ومناقشة الطالب في حضور المشرف، ورصد

درجة البحث في استمارة خاصة. وقد أكد الطلبةُ وخريجو البرنامج الذين تمت مقابلتهم رضاهم عن المقرر وعن المتابعة والدعم والإرشاد الذي يتلقونه من المشرف. كما أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أن بحث التخرج يوفر فرصة لتقييم قدرات ومواصفات الطالب بشكل مباشر، بحيث يسمح بتطوير هذه القدرات بما يمكن الطالب من اكتساب المواصفات المطلوبة للتخرج. وقد اطلعت اللجنة على عينة من بحوث الطلبة، وقد لاحظت أنَّ مستوى البحوث المقدمة مناسبٌ، وأن عملية التقييم تنفذ باعتدال وشفافية. وعليه، تقدر لجنة المراجعة وجود إجراءات مناسبة متبعة لإدارة مقرر بحث التخرج، وأنَّ أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية بها، غير أنها تنصحُ الكليةَ بإشراك ممتحن من خارج القسم والجامعة لدعم عملية التقييم.

3.11 يوضح تقرير التقييم الذاتي أنَّ قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية شكل مؤخرًا لجنة استشارية للبرنامج تتكون من (6) من أرباب الأعمال وخريجي البرنامج، يشغلون وظائف متصلة بالبرنامج في وزارة التربية والتعليم، وديوان الخدمة المدنية، ووزارة شئون مجلسي الشورى والنواب، وغيرها؛ بهدف تقديم الاستشارات بشأن برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها. وعلمت لجنة المراجعة – من خلال الاجتماع مع أعضاء من هذه اللجنة – أنها لم تعقد أي اجتماع رسمي حتى تاريخ هذه الزيارة الميدانية. وأن أعضاءَها يقدمون للقسم المشورة والمقترحات بصورة غير رسمية عبر الاتصالات الهاتفية، أو من خلال لقاءات فردية. وترى لجنة المراجعة أن اللجنة الاستشارية تضم نخبة متميزة من أرباب الأعمال في مجال اللغة العربية وآدابها، وهم قادرون على إثراء البرنامج، بملاحظات حول حاجات سوق العمل، حيث أكد أرباب الأعمال حاجة سوق العمل لتوفير دورات عديدة في الخط العربي وتجويده، والمبادئ الأساسية في علم النحو، وعلم الصرف، ودروس البلاغة؛ لما لهذا من أهمية في تصحيح الخطابات والمراسلات الموجهة من وإلى مؤسسات المملكة لغويًّا. بالإضافة لذلك، تم تشكيل مجلس استشاري من طلبة البرنامج، حيث تم اختيار (6) طلبة من سنوات دراسية مختلفة، وذلك حسب سجل درجاتهم وأدائهم الأكاديمي. وخلال اللقاء معهم أشادوا بقبول القائمين على البرنامج لآرائهم حول تطويره. ولجنة المراجعة تقر بوجود لجنة استشارية من أرباب الأعمال وخريجي البرنامج، وتوصي بأنه ينبغي على الكلية ضمان دور فاعل للجنة الاستشارية، واتِّباع منهجية واضحة، وتحديد الموضوعات التي يتم عرضها ومراجعتها من قبلها، وآلية التعامل مع الملاحظات التي تقدمها للبرنامج.

3.12 يقوم البرنامج بقياس مستوى رضا الخريجين وأرباب الأعمال عن طريق استبانات تم تصميمها لهذا الغرض. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى نتائج استبانة أرباب الأعمال والطلبة المُقبلين على التخرج. وتشير الأدلة المساندة التي تمَّ تقديمها إلى لجنة المراجعة إلى أنَّ حجم العينة كان (5) من أرباب الأعمال، و(122) للطلبة المقبلين على التخرج. وتشير هذه النتائج إلى رضًا عام عن البرنامج بنسبة (75%) لأرباب الأعمال، و(85%) للطلبة. غير أن الردود التفصيلية لأرباب الأعمال تثير القلق، خاصة فيما يتصل بقدرة البرنامج على تطوير "الحس اللغوي والأدبي والنقدي والاطلاع لدى الطالب"، و"تهيئة الطلبة لمواصلة الدراسات العليا في مجال التخصص". كما جاء رضا أرباب الأعمال ضعيفًا عن "مهارات التفكير النقدي والتحليلي" لدى خريجي البرنامج، فيما لم تتعد نسبة الطلبة الذين اتفقوا على أن البرنامج "ساعدهم على تحسين مهارات التواصل مع الآخرين"، وطور لديهم "مهارات العمل في مجموعات" الـ (46.8%)، و(30%) على التوالي. وبخلاف هاتين الاستبانتين، لم تجد اللجنة أدلة على قيام البرنامج بقياس رضا أرباب الأعمال والخريجين عنه وعن مخرجاته. وخلال الزيارة الميدانية، التقت لجنة المراجعة بعدد من خريجي البرنامج وأرباب الأعمال، الذين أبدوا رضاهم العام عنه، وهو الأمر الذي لاحظته. إلا أنها تحثُّ الكليةَ على بحث أسباب تدني رضا أرباب الأعمال والطلبة المتوقع تخرجهم عن بعض مخرجات البرنامج كما تم تفصيله أعلاه. كما تحث الكليةَ أيضًا على ضرورة تطبيق إجراءات فاعلة وبطريقة دورية لقياس مدى رضا أرباب الأعمال والخريجين عن مستوى خريجي البرنامج، ومدى تحقق أهدافه ومخرجاته التعليمية (انظر الفقرة: 4.8).

3.13 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يأتي:

- أدوات التقييم المعلنة في توصيف المقررات يتم تطبيقها باستمرار، وأن الطلبة على دراية بها.
- وجود إجراءات مناسبة متبعة لإدارة مقرر بحث التخرج، وأنَّ أعضاء هيئة التدريس والطلبة على دراية بها.

3.14 وفيما يتعلق بالتحسينات، **توصي** لجنة المراجعة بأنه على الكلية القيام بما يأتي:

- تنفيذ مقايسات مرجعية بصورة رسمية بما يتفق مع سياسة الجامعة الخاصة بذلك، بحيث تشمل جميع جوانب البرنامج، بما في ذلك متطلبات القبول، ومصادر التعلم، والمعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين، والاستفادة من نتائجها في تطوير البرنامج.
- التأكد من تطبيق سياسات وإجراءات الجامعة المتعلقة بالتحقق من الانتحال الأكاديمي بشكلٍ مناسبٍ في البرنامج.
- تنفيذ دورات تدريبية مكثفة على إجراءات التقييم ومواءمتها مع مخرجات التعلم حسب نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، ومن ثم العمل على الإسراع في تطبيق استمارة تقييم المقررات، وقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، والبرنامج بصورة أكثر صرامة.
- تفعيل إجراءات الجامعة المتعلقة بالتدقيق الداخلي، القبلي والبعدي لأدوات التقييم المستخدمة في البرنامج وتقييم فاعليتها، وأن يكون المدققون متخصصين.
- تطبيق إجراءات رسمية ملائمة للتدقيق الخارجي للتقييم، بحيث تسهم التغذية الراجعة من التدقيق الخارجي في تطوير البرنامج وتحسين المقررات.
- الاستفادة من الإحصاءات المتوفرة لدفعات الطلبة؛ لإجراء تحليل تفصيلي للدفعات الدراسية، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.
- ضمان دور فاعل للجنة الاستشارية، واتِّباع منهجية واضحة، وتحديد الموضوعات التي يتم عرضها ومراجعتها من قبلها، وآلية التعامل مع الملاحظات التي تقدمها للبرنامج.

3.15 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، ومنها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى جامعة البحرين سياسات وأنظمة مؤسسية، تغطي مختلف الجوانب الأكاديمية والإدارية فيها، وتشمل: الامتحانات، الطلبة، البحث العلمي، التعليم المستمر وخدمة المجتمع، الخريجين، الشئون الإدارية، تقنية المعلومات، الأمن والسلامة والصحة، ولائحة أعضاء هيئة التدريس، ونظام الترقيات الأكاديمية، ونظام الإرشاد الأكاديمي، ولائحة الابتعاث، وتطوير الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس. وبالنسبة لسياسات وأنظمة الجودة، فتضم: "سياسة الجامعة في ضمان الجودة"، و"سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها"، و"سياسة المقايسة المرجعية"، و"نظام طرح البرامج الأكاديمية، والمقررات الدراسية"، وغيرها. وترى اللجنة أنَّ هذه السياسات والأنظمة تلبي احتياجات البرنامج الأساسية، كما أنها متوفرة على الموقع الرسمي للجامعة، بحيث يستطيع كل عضو هيئة تدريس الاطلاع عليها. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات إلى درايتهم بهذه السياسات من خلال عدة قنوات، من بينها التعميمات الدورية لإدارة الجامعة، وعمادة الكلية، ورئاسة القسم، ويقوم أعضاء هيئة التدريس بإبداء الرأي في تلك السياسات من خلال اجتماعات مجلس القسم، ولجان القسم المختلفة. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن جامعة البحرين تضمن تطبيق هذه السياسات والأنظمة من خلال الهيكلية التالية: مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، مكتب ضمان الجودة على مستوى الكلية، ولجنة ضمان الجودة في القسم. ويتشارك عميد الكلية، ورئيس القسم، ومنسق البرنامج في مسئولية تطبيق السياسات والأنظمة في البرنامج. كما أفادت الإدارة العليا للبرنامج إلى أن هذه السياسات تراجع بشكل دوري كل خمس سنوات، وأن بعض أعضاء هيئة التدريس يشاركون في مراجعتها، بالإضافة إلى مسئولي ضمان الجودة في الجامعة، والكلية، والقسم، وفقًا لـ "نظام اقتراح ومراجعة وتطوير السياسات". لذا، تقدر اللجنة وجود سياسات وأنظمة مؤسسية موثقة، تكفي لتلبية احتياجات البرنامج، واطلاع أعضاء هيئة التدريس عليها. غير أنَّها لاحظت أنَّ تنفيذ بعض هذه السياسات لا يتم بالشكل المطلوب، كسياسة الاعتدال، والانتحال الأكاديمي، والمقايسة المرجعية، واللجان الاستشارية وغيرها – كما ورد في بعض فقرات هذا

التقرير – وتحث لجنة المراجعة الكليةَ على التأكد من تفعيل سياسات الجامعة، وبطريقة متسقة على مستوى البرنامج، والتي تم الإشارة إليها في فقرات مختلفة من هذا التقرير.

4.2 هناك هيكل تنظيمي في الكلية يتمتع بالمرونة والاختصاص الوظيفي الذي يضمن توزيع المهام بشكل يحقق جانبًا كبيرًا من حزمة أهداف الكلية، وما يتصل بها من البرامج التي تشرف عليها، ويتبع برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية الآداب. ويتوفر في البرنامج عدة لجان كلجنة البحث العلمي والمؤتمرات والتطور الأكاديمي، واللجنة الثقافية، ولجنة ضمان الجودة، ولجنة الترقيات الأكاديمية والتي تجتمع على فترات زمنية حسب متطلبات العمل، وتقوم بمخاطبة رئيس القسم بتوصياتها، والذي يقوم بدوره باتخاذ اللازم، وتوجيه تلك التوصيات لإدارة الجامعة عبر قنوات الاتصال مع عميد الكلية، أو اتخاذ الإجراء المناسب داخل القسم. ووفقًا للمقابلات التي أجرتها اللجنة، تقع المسئولية الأكاديمية في البرنامج على عاتق رئيس القسم بالتنسيق مع أعضاء هيئة التدريس ومنسق البرنامج، ويتم اتخاذ القرارات والتوصيات من قبل مجلس القسم الذي يراعي التوافق مع أنظمة الجامعة وقوانينها. كما تقوم عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة بمتابعة وتطبيق لوائح ونظم الدراسات العليا. توجد خطوط واضحة لمسئولياتها المختلفة، ويوضح دليل أعضاء هيئة التدريس صلاحيات وأدوار أعضاء هيئة التدريس والعميد، ورئيس الجامعة. وعليه، تقر اللجنة بوجود قيادة مسئولة تقوم بإدارة البرنامج بصورة فاعلة. ولكن لاحظت اللجنة أنَّ واجبات رئيس القسم لا تقتصر فقط على الجوانب الإدارية والأكاديمية للبرامج التي تقدم في القسم، ولكنها تشمل أعباء أكاديمية قد تؤثر على فاعلية دوره القيادي في القسم، والذي قد يؤدي إلى تشتيت جهد رئيس القسم بين التدريس والإشراف الإداري والأكاديمي. وتنصح اللجنةُ الكليةَ بضرورة مراجعة عبء التدريس المُكلَّف به رئيس القسم، والتأكد من أنه مناسب لالتزاماته الإدارية والأكاديمية تجاه البرنامج بشكل عام.

4.3 هناك سياسات وإجراءات واضحة لضمان الجودة على مستوى الجامعة، والكلية، والقسم، حيث يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، بمتابعة أعمال وحدات ضمان الجودة في الكليات، ويقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية – والذي يتبع عميد الكلية مباشرة – بمراقبة نظام الجودة في البرامج. وعلى مستوى القسم، توجد لجنة ضمان الجودة التي تضم منسقي البرامج، وترى اللجنة أنها كفيلة بتلبية احتياجات نظام الجودة الخاص بالبرنامج. وعليه، تقدر اللجنة

وجود سياسات وإجراءات رسمية وملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة، والكلية. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس خلال المقابلات إلى أنهم شاركوا في أنشطة ضمان الجودة، كما أشاروا إلى أنه جرت بعض التحسينات على البرنامج، ومن أمثلتها: العمل باستمارة تقييم المقررات، وأن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي شكل لجنة قامت بالتدقيق الأكاديمي على كلية الآداب بأقسامها المختلفة في العام 2016، كما قام المركز بتوفير دليل يختص بسياسات وإجراءات جودة البرامج الأكاديمية. غير أن هذا الدليل منشور باللغة الإنجليزية وهو ما قد يمثل صعوبة في فهمه واستيعابه. وطبقًا لإفادات مسئولي الكلية أثناء مقابلتهم، تقوم وحدة ضمان الجودة بترجمة غير رسمية لبعض أنظمة ضمان الجودة التي يشتمل عليها التقرير. وعليه تنصح لجنة المراجعة بترجمة الدليل إلى اللغة العربية؛ لكي يصبح ثنائي اللغة. ولاحظت اللجنة عدم الاتساق في تطبيق سياسات، وآليات ضمان الجودة في البرنامج، فاستخدام استمارات التقييم للمقررات الدراسية لم يطبق إلا على عدد قليل من المقررات. كما أنَّ متابعة نتائج هذه الاستمارات مازال ضعيفًا، بالإضافة إلى الملاحظات التي أبدتها اللجنة في أجزاء مختلفة في هذا التقرير عن المقاييس المرجعية، واعتدال أدوات التقييم، بالإضافة إلى ما تطرق إليه تقرير التدقيق الأكاديمي للكلية الصادر في يونيو 2016 ، والذي لم تجد اللجنة أدلة على معالجة توصياته. وعليه، توصي اللجنة بأنه ينبغي على الكلية تحسين أساليب المتابعة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.

4.4 طبقا لتقرير التقييم الذاتي، فقد قام مكتب ضمان الجودة في الكلية بتقديم العديد من الدورات وورش العمل لأعضاء هيئة التدريس في الكلية والموظفين الداعمين في البرنامج؛ بهدف تعريفهم بمفهوم الجودة، وبناء قدراتهم؛ لتحقيق متطلباتها في البرنامج، بالإضافة إلى تكوين ثقافة الجودة، وتعزيز فهم الأكاديميين لنظام الجودة بحسب مقابلة مدير مركز الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، ومدير مكتب ضمان الجودة في الكلية، وأعضاء هيئة التدريس، بحيث يكونون على وعي تام بالسياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة الجامعة، والكلية، والقسم. وترى لجنة المراجعة أن عدد الدورات التدريبية ليس كافيا لتحقيق الوعي والفهم المنشودين لدى أعضاء الهيئة الأكاديمية لكل القضايا الخاصة بضمان الجودة. وقد لاحظت لجنة المراجعة – من خلال مقابلات أعضاء هيئة التدريس – أن لديهم فهما مقبولا لمتطلبات ضمان الجودة، ولدوره في ضمان فاعلية التعلم. إلا أنه، ومن خلال اطلاع لجنة المراجعة على ملفات المقررات الدراسية، لاحظت أن مفهوم الجودة غير متحقق بصورة فاعلة في عمل أعضاء هيئة التدريس، حيث يتم التركيز – في أحيان كثيرة – على

تحقيق متطلبات نظام الجودة في جامعة البحرين من حيث الشكل لا المضمون. لذا، تقر اللجنة بوجود فهم مقبول لدى أعضاء هيئة التدريس لآليات الجودة ومتطلباتها، وتلاحظ جهود إدارة البرنامج لنشر ثقافة الجودة بينهم، وتنصح الكلية بأن يتم متابعة تفعيل هذه الثقافة؛ لتتحول إلى ممارسة ذاتية وروتينية تضمن تحقيق مستوى رفيع لمحتوى البرنامج ومخرجاته.

4.5 لدى جامعة البحرين "نظام طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرها"، الذي أُقر في العام 2013، وهو منشور على موقع الجامعة الإلكتروني. ويتضمن النظام وصفًا لكيفية طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وتطويرهما، وإغلاق البرامج الأكاديمية أو إيقافها، كما توجد استمارات لكافة العمليات الخاصة بهذا النظام. وقد اطلعت اللجنة على هذا النظام، وبعد الفحص الدقيق له تبين للجنة المراجعة أنه ينص على أن طرح البرنامج الجديد، أو تطوير البرنامج القائم لابد أنْ يأخذ حاجات سوق العمل ممثلةً في المؤسسات العامة والخاصة، والجمعيات المهنية التي تستفيد من مخرجات البرنامج في الاعتبار، إلى جانب استطلاع آراء المستفيدين كالطلبة المحتملين وغيرهم. وطبقًا لهذا النظام يتمُّ تشكيل لجنة خاصة على مستوى القسم لدراسة الجدوى من طرح البرنامج الجديد، وتقديم كافة الوثائق المطلوبة إلى لجنة المناهج في القسم. كما يقوم رئيس القسم بعد ذلك بعرض التقرير على مجلس القسم؛ لمناقشته وإصدار التوصية بشأنه. بعد ذلك تقدم التوصية إلى عميد الكلية لتقديمها إلى لجنة المناهج في الكلية، فإن تم إقرارها ترفع إلى مجلس الجامعة الذي يقوم بدوره بتحويلها إلى لجنة المناهج في الجامعة. وتعرب اللجنة عن رضاها عن وجود سياسة موثقة في الجامعة، وملائمة لإعداد وطرح برامج أكاديمية جديدة.

4.6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أنَّ القائمين على برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها يقومون بمراجعة وتحسين البرنامج أثناء العام الأكاديمي؛ بناءً على مجموعة من الآليات الداخلية، حيث يقوم مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بزيارات دورية للبرامج؛ للتأكد من تنفيذ آليات ضمان الجودة والتحقق من المعايير الأكاديمية للبرنامج، والذي ينتج عنه تقرير شامل، يقدم القسم على ضوئه خطة تحسين البرنامج. كما يقوم مكتب ضمان الجودة في الكلية بمتابعة ما تم تنفيذه من خطة التحسين وبالتدقيق الداخلي على ملفات المقررات، وإصدار التقارير. وخلال المقابلات مع اللجنة، تبين مشاركة أعضاء الهيئة الأكاديمية في عملية التقييم الذاتي من خلال لجنة إعداد تقارير التقييم الخاصة بتحقيق مخرجات التعلم الخاصة بكل مقررٍ، والتي تستخدم لقياس مخرجات البرنامج

بشكل عام، غير أن هذه الآلية لم تعمم على جميع مقررات البرنامج حتى تاريخ هذه الزيارة. وتتطلب سياسات الجامعة قيام القسم بتقييم البرنامج، وتقديم تقرير تقييم ذاتي له إلى مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، بحيث يشمل تقييم إنجازات الطلبة، والأهداف التعليمية للبرنامج، ويستعين بالتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة بعد تحليلها، وإعداد خطة تحسين ومتابعة تنفيذها. إلا أنه لا يوجد دليل على إجراء تقييم سنوي للبرنامج بصورة منتظمة. وعلى الرغم من وجود أدلة على تطوير البرنامج ومقرراته الدراسية، إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت – من خلال المقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس والقائمين على البرنامج – أن هناك خلطًا بين متطلبات المراجعة الدورية المتكاملة للبرنامج، والمراجعة السنوية المستمرة له. كما تشير الأدلة المقدمة والمعلومات التي حصلت عليها اللجنة من المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، إلى عدم تبني القسم والكلية آليات واضحة وموثقة خاصة بالقيام بمراجعة سنوية منتظمة للبرنامج، فضلا عن ضعف الأدلة التي تشير إلى توافر خطط تحسين سنوية له. وعليه، تقدر لجنة المراجعة وجود ترتيبات وإجراءات ملائمة على مستوى الجامعة؛ لتقييم البرامج الأكاديمية، وتلاحظ جهود القائمين عليه، وأعضاء هيئة التدريس في تحسين برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، وتنصح الكليةَ باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ مراجعات سنوية للبرنامج على مستوى القسم والكلية، وتعزيز آليات متابعة تنفيذ خطط التحسين لديها.

4.7 تنص سياسة ضمان جودة البرامج وتعزيزها في جامعة البحرين على إجراء مراجعة دورية للبرامج الأكاديمية؛ لضمان تحقيق مخرجات التعلم، وفاعلية المنهج الدراسي، والاستفادة من التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة في عملية المراجعة. وحسب دليل ضمان الجودة الداخلي الصادر عن مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة، تشمل هذه المراجعات أهداف البرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة له وللمقررات الدراسية، وتوصيف المقررات، وطرائق التدريس، والتدريب العملي، بالإضافة إلى مراجعة أسس قبول الطلبة وضوابط دراسة المقررات الاستدراكية، كما تشتمل سياسة المراجعة على استطلاع آراء الطلبة، وأرباب الأعمال، والوزارات، والمؤسسات التي لها علاقة بمخرجات البرنامج. ويشير الدليل إلى أن عملية متابعة التوصيات والقرارات التي تؤخذ نتيجة للمراجعة تتم من قبل مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في إدارة الجامعة بالتنسيق مع مكتب ضمان الجودة في الكلية. وقد قام المركز في العام 2016، بمراجعة البرنامج وإصدار تقرير بهذا الشأن، وقدم القسم على ضوئه خطة تحسين للبرنامج، غير أن لجنة المراجعة لاحظت

أن هذه المراجعة لم تغطِّ جميع عناصر البرنامج، وكانت التغذية الراجعة من الجهات الخارجية ذات العلاقة محدودة جدًّا، فضلاً عن عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى أن هذه المراجعات تتم بصورة دورية مستمرة، وضعف آليات متابعة تنفيذ خطط التحسين. كما كان جميع أعضاء لجنة المراجعة من موظفي الجامعة، ولم تحتو على أي عنصر خارجي، كما تتطلب سياسة جامعة البحرين في هذا الشأن. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ سياسة الجامعة الخاصة بالمراجعة الدورية للبرنامج، بصورة متكاملة ومستمرة، ووضع آليات متابعة، ومتابعة تنفيذ خطط التحسين.

4.8 طبقًا لما ورد في تقرير التقييم الذاتي، تقوم الكلية بجمع آراء ووجهات نظر الجهات ذات العلاقة بالبرنامج. ويشمل ذلك استطلاعات الطلبة عند التخرج ، واستمارات تقييم المقررات الدراسية، وأستاذ المقرر، والذي ينفذ في نهاية كل فصل دراسي، واستطلاعات الخريجين وأرباب الأعمال. وتشير الأدلة المقدمة إلى قيام الجامعة بتحليل التغذية الراجعة من خلال الاستبانات، وبيان نقاط القوة والنقاط التي تحتاج إلى تطوير. ولكن لوحظ عدم كفاية الأدلة التي تشير إلى أن هذه التغذية الراجعة يتم جمعها بشكل منتظم، وأن نتائجها تستخدم من خلال آليات منظمة لتحسين البرنامج. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى اعتماد البرنامج على التغذية الراجعة من اجتماعات اللجنة الاستشارية المشكلة من أرباب الأعمال والخريجين. غير أن هذه اللجنة تم تشكيلها مؤخرًا، ولم تجتمع حتى تاريخ هذه الزيارة. وعليه، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع آراء جميع الجهات ذات العلاقة، خاصة الجهات الخارجية، وأن تقوم بتحليل النتائج بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بنتائجها.

4.9 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن جامعة البحرين نظمت برنامجًا يهدف إلى تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس. كما استحدثت "وحدة التميز في التعليم ومهارات القيادة"؛ لتطوير الهيئة الأكاديمية مهنيًّا. وتطرح الوحدة برنامج الدراسات العليا في الممارسة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وبرنامج التطوير الأكاديمي المستمر لأعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة. وخلال المقابلات، أكد أعضاء هيئة التدريس استفادتهم من هذه البرامج، وأن الوحدة تقوم في نهاية كل نشاط بقياس رضاهم عنها. كما يعقد مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعة العديد من الدورات التدريبية، والورش القصيرة، والمحاضرات؛ بهدف تأصيل ثقافة الجودة وتحسين مخرجات البرامج.

كما تنفذ دورات وورش التدريب أيضًا من خلال مركز القياس والتقويم والتطوير الأكاديمي في الجامعة؛ لتقديم موضوعات مختصة ببناء الاختبارات التحصيلية، وطرائق القياس، ودورات تعريفية وتأهيلية في موضوعات متنوعة؛ للتوصل إلى استخدام أفضل أساليب التقييم لأداء الطالب في الجامعة، وقد شارك أعضاء هيئة التدريس في البرنامج في حضور هذه الدورات وورش التدريب. وتقدر اللجنة جهود جامعة البحرين في توفير العديد من الفرص التي من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين. ومع ذلك، فإن اللجنة تلاحظ أن تحديد احتياجات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس – في الوقت الحالي – لا يتم وفق أسلوب منهجي منظم، ولا يرتبط بالتقييم الرسمي لهم حسب سياسة الجامعة. ومن ثمَّ، تنصح اللجنةُ الكليةَ بأن يستند تطوير الأداء المهني لأعضاء الهيئة الأكاديمية إلى تحليل حاجاتهم الأكاديمية، وأن يتم في ضوء نتائج تقييم الأداء السنوي لأعضاء هيئة التدريس، كما تنصح باعتماد آلية لقياس مردودها على أدائهم.

4.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى حرص إدارة الكلية على تطوير الخطة الدراسية للبرنامج؛ لتواكب احتياجات سوق العمل، من خلال التغذية الراجعة من أرباب الأعمال والخريجين. وقد أشار الأعضاءُ القائمون على البرنامج – الذين تمت مقابلتهم أثناء الزيارة الميدانية – إلى أنهم استفادوا من نتائج الاستطلاعات في تطوير الجانب البحثي، وتنمية المهارات لدى الطلبة في المقررات الدراسية. غير أن طبيعة هذه الاستطلاعات لا توفر معلومات عن الحاجات الطويلة الأمد لسوق العمل. ولم تجد اللجنة أدلة على وجود دراسات شاملة ودورية لاستقراء سوق العمل، على الرغم من أهميتها في تطوير البرامج الأكاديمية، خاصة في ظل القدرة المحدودة لهذا البرنامج على استقطاب طلبة للالتحاق به. لذا، توصي لجنة المراجعة بأنه ينبغي على الكلية تنفيذ دراسات دورية رصينة وشاملة لاستقراء احتياجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يأتي:

- وجود سياسات وأنظمة مؤسسية موثقة، تكفي لتلبية احتياجات البرنامج، واطلاع أعضاء هيئة التدريس عليها.

- وجود سياسات وإجراءات رسمية وملائمة لضمان الجودة على مستوى الجامعة، والكلية.
- وجود ترتيبات وإجراءات ملائمة على مستوى الجامعة؛ لتقييم البرامج الأكاديمية.
- جهود جامعة البحرين في توفير العديد من الفرص التي من بينها إنشاء وحدة التميز في التعليم والقيادة؛ من أجل تطوير الممارسات التعليمية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس الجدد والمستمرين.

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، **توصي** لجنة المراجعة بأن على الكلية القيام بما يأتي:

- تحسين أساليب المتابعة والتقييم لنظام إدارة ضمان الجودة في البرنامج، وقياس فاعليتها.
- تنفيذ سياسة الجامعة الخاصة بالمراجعة الدورية للبرنامج، بصورة متكاملة ومستمرة، ووضع آليات متابعة، ومتابعة تنفيذ خطط التحسين.
- مواصلة تطوير آلياتها لاستطلاع آراء جميع الجهات ذات العلاقة، خاصة الجهات الخارجية، وأن تقوم بتحليل النتائج بصورة دورية ومنتظمة، وإبلاغ من لهم علاقة بالبرنامج داخليًّا وخارجيًّا بنتائجها.
- تنفيذ دراسات دورية رصينة وشاملة لاستقراء احتياجات سوق العمل القصيرة والطويلة الأمد، والاستفادة منها في تطوير البرنامج.

4.13 **الحُكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، توصلت لجنة المراجعة إلى الاستنتاج الآتي بما *يوافق دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* للعام 2014، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

أنَّ برنامج البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها الذي تطرحه كلية الآداب في جامعة البحرين، على "قدر محدود من الثقة".